التشكيك في نزاهة الانتخاب ودوره في اهتزاز هيبة الدولة

أ. عبد المالك رداوي
أستاذ مساعد(أ)- قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف- المسيلة
redaouimalik@yahoo.com

ملخص:
ينطوي مفهوم هيبة الدولة على عنصرين أولهما الرهبة، أي ما تبثه الدولة في نفوس الناس من شعور بالوجل والتهيب يمنعهم من تحديها أو انتهاك نظامها، والعنصر الثاني هو الاحترام أي الشعور بالتقدير لأفعال الدولة وهو شعور ينبعث من التزام هذه الأفعال بقيم وقواعد مجردة ومن خدمة هدف عام يتعدى مصالح القائمين عليها، وفي الدول الديمقراطية تفرض هيبة الدولة بالعنصر الثاني و طبيعي جدا في مثل هذا الوضع أن يبادل المواطنين الدولة الاحترام مما يعزز الولاءات و الالتزام بروح المواطنة مما يساهم في ضمان استقرار المجتمع واستتباب الأمن فيه. وفي بلادنا تم تنظيم مجموعة متنوعة من العمليات الانتخابية بعد فتح مجال التعددية السياسية سنة 1989، ورغم أنه لا يمكن إنكار أهمية هذه الانتخابات في مسيرة التطور السياسي في الجزائر إلاّ أنها عرفت تسجيل بعض الاحتجاجات بشأن حدوث تجاوزات فيها مما أفقدها مصداقيتها وجعلها معبرة عن إرادة الناخبين، هذا التشكيك يؤثر من غير شك على هيبة الدولة وهو ما تحاول هذه المقالة البحث فيه.

Résumé:
La notion de prestige de l'Etat sur deux redoute d'abord, les émissions de l'État dans le cœur des gens de se sentir Balocal et la timidité les empêche de contester ou de violer son système, et le second élément est de respecter tout sentiment valeur des actions étatiques un sentiment émane de l'engagement de ces actes sur les valeurs et les règles abstraites et cibles de service au-delà des intérêts de ceux qui l'ont fait, et dans les pays démocratiques imposent le prestige de l'état du second élément et très naturel dans une telle situation qui va et vient citoyens de l'État qui favorise la loyauté de respect et d'engagement à l'esprit de la citoyenneté, ce qui contribue à assurer la stabilité de la société et de l'établissement de la sécurité en elle. Et dans notre pays ont organisé une série de processus électoraux après l'ouverture du domaine du pluralisme politique en 1989, et bien qu'il ne peut pas nier l'importance de ces élections dans le mois de mars de l'évolution politique en Algérie mais ils savaient enregistrer quelques protestations contre les irrégularités ainsi de perdre toute crédibilité et qu'il reflète la volonté des électeurs, cette question sans aucun doute affecter le prestige de l'Etat et Houma cet article tente de la recherche.

مقدمة

تعد الانتخابات آلية ديمقراطية وهي محطة من المحطات السياسية الهامة في تاريخ ومسار أية هيئة سياسية سواء كانت سلطة حاكمة أو أحزاب سياسية، بل إن أهميتها تتعدى هذه الدوائر لتشمل كل مكونات الرأي العام لكونها تعكس إرادة الشعب وتوجهات المجتمع وطموحاته وتتعلق بكيفية إدارة الشأن العام وترتسم على ضوئها خيارات الوطن ومستقبل البلاد، فالانتخابات غدت من الوسائل الناجعة لتعميق المسألة الديمقراطية لذلك اتجه الفكر السياسي الغربي إلى جعلها القناة الأساسية للوصول إلى السلطة، كما يعد الانتخاب الوسيلة الأساسية للمشاركة في العمل السياسي وتعتبره أغلب التشريعات الوسيلة المثلى للمشاركة الشعبية في ممارسة الديمقراطية في المجتمع.

وتساهم الانتخابات إذا كانت نزيهة بشكل إيجابي وتؤدي دورا محوريا في تعزيز المشاركة والمساءلة والشفافية وهي صفات يقر الجميع أنها من مواصفات إدارة الحكم الراشد، فنزاهة الانتخابات مؤشر قوي على ربط مسار الدولة وممارسة الحكم وإدارة الشؤون وضبط إيقاعها مع مطالب واحتياجات المواطنين حيث تكسب التجربة نموا مطردا وتقدما متواصلا على طريق تحقيق الأهداف المسطرة، أما إذا كانت الانتخابات تشوبها أية شائبة من تزوير أو تزييف فإن هذا ما يؤدي للتشكيك في شرعية الممارس للسلطة وبالتالي اهتزاز هيبته في هاته الحالة.

وفي بلادنا بعد فتح مجال التعددية السياسية والحزبية بإقرار دستور 1989 تم إجراء العديد من العمليات الانتخابية المختلفة المستويات (رئاسية وبرلمانية ومحلية)، ورغم أنه لا يمكن إنكار من أن هذه الانتخابات تمثل بدرجة أو بأخرى تقدما في مسيرة التطور السياسي في الجزائر إلاّ أنها عرفت تسجيل بعض الاحتجاجات من أحزاب المعارضة بشأن حدوث تزوير وتجاوزات فيها مما أفقدها مصداقيتها وبالتالي لم تعد تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: **ما مدى انعكاس التشكيك في نزاهة الانتخابات التي جرت في بلادنا على هيبة وقوة الدولة؟.**

المحور الأول: المعايير الدولية للانتخابات النزيهة

تعد المشاركة في إدارة الشؤون العامة حقاً أساسيًا من حقوق الإنسان تقدره جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم كل التقدير لذلك فهذا الحق ينص عليه ويكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتعترف به معاهدات وإعلانات دولية أخرى، وفضلاً عن كونه حقًا من حقوق الإنسان في حد ذاته يحتاج حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وبشكل خاص من خلال الانتخابات إلى ممارسة فعلية ويتطلب

التمتع بعدد من الحقوق الأخرى المحمية دوليا، ومن بينها : الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في تكوين الجمعيات، والحق في التجمع السلمي، والحق في عدم التعرض للتخويف والتهديد..، وجميع الحقوق بما فيها الحق في إدارة الشؤون العامة لابد من أن تكون إمكانية التمتع بها متاحة لجميع المواطنين على قدم المساواة دوم تمييز مهما كان نوعه، مثل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو النسب أو لأي سبب آخر .

ويستند الاهتمام بالانتخابات إلى الإدراك أن الانتخابات نفسها تمثل أحداث في مجال حقوق الإنسان، أولاً لأنها تعبر عن الإرادة السياسية للشعب المعني ، وثانيا لأنه لكي تكون الانتخابات حرة ونزيهة حقاً بما يتفق مع المعايير الدولية لابد من إجراء الانتخابات في جو تحترم فيه حقوق الإنسان الأساسية، ويجب أن يعتبر من البديهي أن تعني الانتخابات الحرة والنزيهة أكثر بكثير من مجرد صناديق اقتراع ولوائح انتخابية وملصقات حملات انتخابية[1].

فالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة عنصر ضروري لا غنى عنه في الجهود المتواصلة المبذولة لحماية حقوق ومصالح المحكومين، وأن التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده عامل حاسم في تمتع الجميع فعلياً بمجموعة واسعة التنوع من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى تشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

ولهذا يضع القانون الدولي مجموعة متنوعة من المعايير والالتزامات المتعلقة بإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، لكنه يترك للدول كيفية تطبيقها على أفضل نحو في ضوء سياقها السياسي والثقافي والتاريخي، ومن ثم فإن الخيارات التي تجريها الدولة ينبغي أن تطبق بحيث تكون مؤثرة في أن تكون موجهة إلى هدف الانتخابات الحرة والنزيهة، وبطريقة تأخذ في الحسبان الالتزامات الأخرى في مجال حقوق الإنسان، فهذه المعايير والالتزامات تهدف في النهاية إلى بناء المؤسسات الديمقراطية مما يعزز ثقة الشعب في الانتخابات بصفة خاصة والعملية الديمقراطية بصفة عامة، ويؤدي إلى قيام حكومة أفضل وأكثر ديمقراطية، ومن أجل تعزيز هذه الأهداف يجب على الدول توفير الشروط التالية[3]:

1- **حق الاقتراع العام:** ترتبط الانتخابات الديمقراطية التنافسية بحق الاقتراع العام أي حق كل المواطنين البالغين المسجلين في الاقتراع في الانتخابات دونما تمييز على أساس اللون أو الأصل أو العرق أو المكانة الاجتماعية أو النوع أو اللغة أو الدين أو المذهب، ويرتبط بحق الاقتراع العام قاعدة "شخص واحد، صوت واحد" بمعنى أن لكل ناخب صوت واحد أو ما

يسمى الوزن المتساوي للأصوات، وحق الاقتراع العام يرتبط بمبدأ رئيسي من مبادئ الديمقراطية هو المساواة السياسية الذي يعني تكافؤ الفرص أمام كل المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، ولذا فإن الحرمان القانوني لطبقة معينة أو جماعة ما من حق الاقتراع ينتقص من نزاهة الانتخابات، مثلا حرمان المرأة من حق الترشح والاقتراع في بعض الدول.

2- **تسجيل الناخبين بشفافية وحياد**: على الرغم من أن تسجيل الناخبين في سجلات انتخابية ليس شرطاً ضرورياً للانتخابات النزيهة، إلاّ أنه يعمل على تحقيق هدفين رئيسيين فالتسجيل يُوفر آلية للنظر في المنازعات التي قد تُثار في شأن حق الفرد في التصويت، وهذا بالطبع يكتسب أهمية كبرى في الحالات التي يحاول شخص ما - لا يمتلك الحق في التصويت- أن يُدلي بصوته في الانتخابات، أو عندما يحاول شخص أن يمارس حقه مرتين، ومن ناحية أخرى فإن تسجيل أسماء الناخبين في سجلات انتخابية يُمكّن الهيئة المشرفة على إدارة الانتخابات من تنظيم أعمالها المتصلة بتحديد الدوائر الانتخابية وتوزيع القوة البشرية المشرفة على الدوائر المختلفة.

3- **الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات:** لعل من أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية حياد القائمين على إدارتها في جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين مروراً بإدارة يوم الانتخابات وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم أو الطعن، وعلى كل جهاز انتخابي أن يراعي المبادئ الثلاثة التالية[4]:

* **الاستقلالية**: في ظل أي نظام متعدّد الأحزاب لا يمكن للجهاز الانتخابي أن يحظى بثقة الأحزاب ويحافظ عليها إلاّ إذا عُدّ مستقلاً حيال جميع الأحزاب والحكومة، ففي بعض البلدان يكفل الدستور استقلالية الأجهزة الانتخابية.

* **الحياد**: الجهاز الحيادي لا يهتمّ بنتيجة الانتخاب الذي يديره فدوره يقوم على تهيئة الساحة التي سيتواجه فيها المرشَّحون والأحزاب و تزويد جميع الناخبين بكل المعلومات المطلوبة لتمكينهم من التصويت بطريقة متنوّرة إلى حدّ معقول، كما يقوم تجميع الأصوات وإعلان النتائج دون الإضرار بأيّ حزب أو مرشَّح، ولذا يجب أن يكون هذا الجهاز مؤلَّفاً من أشخاص أكفاء وخصوصاً في نظر المشاركين في الانتخاب وأن يتصرَّف بحياد ويتمتّع بثقة الأحزاب الرئيسية.

* **الاحترافيَّة**: إضافة إلى الاستقلالية والحياد يجب أن يتَّصف الجهاز بصفة أخرى لا تقلّ أهميةً هي الاحترافية في الاضطلاع بتلك المهمة الضخمة المتمثلة في إدارة العملية الانتخابية، فكل ضعف تنظيمي عائد إلى قلَّة الاحترافيَّة قد

يؤدي للتشكيك في الالتزام مبدأَيْ الاستقلالية والحياد الرئيسيَّيْن، ويثني الناخبين عن المشاركة في الانتخابات المقبلة.

ومن الناحية الوظيفية تعمل الإدارة المشرفة على الانتخابات في إطار النظام القانوني السائد، واحترام مبدأ سيادة القانون ولذا فإن التأكد من معاملة كل الناخبين وكل المرشحين وفقاً للقانون ودون أدنى تمييز على أساس اللغة أو العرق أو الأصل أو المكانة الاجتماعية أو الوضع الاقتصادي أو الدين يُعد من أبرز مهام تلك الإدارة، وفي بعض الحالات ولاسيما وقت التحول إلى الديمقراطية لا تقتصر وظيفة اللجان المشرفة على الانتخابات على إدارة الانتخابات والإشراف عليها وإعلان نتائجها، وإنما تمتد لتشمل النظر في صلاحية إجراءاتها ودقة نتائجها.

4- **قانون انتخابي عادل وفعّال:** تستند نزاهة عملية إدارة الانتخابات بشكل رئيسي على القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة، ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين، الوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها إدارة الانتخابات والإعلان عن نتائجها، كما أن النظام الانتخابي يحدد القواعد التي تضعها النظم الديمقراطية بغية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية، ولابد أن ينسجم مع التركيب الاجتماعي للمجتمع وعلى وضع يُمكن معه تمثيل كل الفئات والجماعات المُشكلة للمجتمع، ولأن تفاصيل ومضامين أي نظام انتخابي لا بد أن توضع في ضوء الأهداف المرجوة منه والمحددة مسبقاً، فإنه يمكن تصور الأهداف الثلاثة التالية لأي نظام انتخابي:

- تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في الهيئات التمثيلية النيابية بالبرلمانات.

- توفير الآلية التي يمكن من خلالها للناخبين محاسبة ممثليهم.

- توفير حوافز للمتنافسين من أجل عرض برامجهم وآرائهم بحرية وتمثيل كافة فئات المجتمع، ففي المجتمعات التي يعيش فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية تُوضَع بنود وقواعد مختلفة في النظم الانتخابية لتحقيق هدف دمج هذه الأقليات في المجتمع، كما أن هناك قوانين انتخابية تتضمن آليات لضمان تمثيل المرأة[5].

وقد اختلفت وتنوعت النظم الانتخابية التي عرفتها التجارب الديمقراطية المعاصرة مع اختلاف أوضاع وظروف كل دولة على وضع لا يمكن معه أن نجد نظامين متطابقين تماماً في دولتين مختلفتين، غير أنه يمكن القول أن التجارب الديمقراطية الحديثة عرفت نظامين رئيسيين يُعدان من أبرز الأنظمة الانتخابية المعمول بها في عالمنا المعاصر هما نظم الأغلبية ونظم التمثيل

النسبي ولهذين النوعين الرئيسيين أشكال وأنواع عدة على النحو الذي تفصله الدراسات ذات الصلة بالنظم الانتخابية.

5- **دورية الانتخابات:** وتعني سمة الدورية تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها - والمحددة مسبقاً - على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري ومنتظم وغير متحيز لفئة أو جماعة معينة، ويستند هذا المبدأ إلى سمة رئيسية من سمات الديمقراطية وهي أن تقلد المناصب السياسية تُحدد زمنياً بفترات محددة، فالمسئولون المنتخبون لا يُنتخبون مدى الحياة، وكذا إلى قاعدة أن محاسبة الحكام ومساءلتهم تقتضي أن يتم الاحتكام إلى الناخبين بشكل دوري ومنتظم بغرض الوقوف على آرائهم في شأن السياسيين المنتخبين للمناصب السياسية والبرامج والسياسات المختلفة، ويعني مما تقدم أن الحكام في الديمقراطيات المعاصرة لا يمتلكون الحق في تأجيل أو إلغاء انتخابات محددة سلفاً كما أنه لا يمكن لهم مد فترة تقلدهم المناصب السياسية، وهذا على خلاف بعض الحكام في دول العالم الثالث الذين يحاولون التلاعب بالقيود الدستورية التي تقيد عدد مرات الترشح لمنصب رئيس الدولة الأمر الذي يتناقض كلية مع مبدأ دورية الانتخابات(6).

المحور الثاني: الانتخابات في الجزائر وملابساتها

تُعتبر الانتخابات بمستوياتها العديدة أحد أهم وسائل مشاركة الشعب ومساهمته في بناء المؤسسات السياسية والإدارية التي يقوم من خلالها ممثلوه المنتخبون بممارسة مهامهم التنفيذية أو التشريعية، وتُشكل أحد الركائز الاجتماعية المحققة للتجانس المجتمعي والاستقرار السياسي، وبصرف النظر عن الحيثيات والملابسات المصاحبة لإجرائها تعتبر العملية الانتخابية فعلاً ديمقراطياً تحتفي الديمقراطيات الراسخة بإجرائه فتجعل منه فرصة للتغيير والتداول السلمي على السلطة ومناسبة لترسيخ مؤسسات الدولة وثقافة الخدمة العمومية عند المواطن، بالإضافة لكونها أحد آليات الاتصال السياسي والتجديد النخبوي، والإطار الأوَلي المُحدد لمشروعية النظام السياسي وتوجهاته العامة(7).

ولقد شهدت الجزائر خاصة منذ توجها نحو الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية بإقرار دستور 23 فيفري 1989 فصولا كثيرة وغير منقطعة من العمليات الانتخابية التي يفترض أنها ستسمح للمواطنين بانتخاب ممثليهم على مستويات مختلفة لم يقتصر الترشح فيها على شخص واحد أو حزب واحد كما كان الحال في نظام الحزب الواحد، لكن تتسم الانتخابات في الجزائر بتعقيدات ناتجة في معظمها من الإرث التاريخي للبلاد إضافة لدوامة المشاكل المتعددة الجوانب التي مرت بها البلاد في هاته الفترة، ولقد تعوّد النظام السياسي في الجزائر على تنظيم انتخابات لأسباب عديدة نجد على رأسها:

1- محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة والمناسباتية.

2- محاولة إضفاء مسحة من الشرعية الداخلية والدولية على المؤسسات السياسية الرسمية.

3- إفراز نخب سياسية يمكن أن تشارك جزئيا في عملية تسيير المؤسسات وتستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية.

4- محاولة إشراك "إلهاء" لبعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات أو في مواقع التحفظ كالوزراء القدماء وضباط الجيش المسرحين وبعض الشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي عن طريق الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص حتى لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة، وولوج الاستفادة من الريع المالي الناتج عن مواقعها في الهيئات المنتخبة[8].

وبعد أن أجرت بلادنا العديد من الانتخابات وسط وعود بأنها ستكون المفتاح لإعادة الأمور إلى طبيعتها والبدء في حل الأزمة الجزائرية إلا أنها لم تغير الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد، لأن كل العمليات الانتخابية كانت فيها مصلحة السلطة و حساباتها أولى من مصلحة الوطن والمواطنين و حساباتهم، فمن خلال المشهد الانتخابي الجزائري تلاحظ أنّ الانتخابات هي لعبة سلطويّة تهدف بالدرجة الأولى إلى شرعنة هذه السلطة بطريقة ذكيّة ومدروسة كما تهدف إلى توجيه رسائل إلى الإرادات الدولية الغربية على وجه التحديد أنّ اللعبة الديمقراطية خيّار لا رجعة فيه ، لكن وعندما نشرّح الفئات السياسية الفائزة في هذه الانتخابات أو تلك نجد أنّ معظم الفائزين هم من الموالين للسلطة وحتى المحسوبين على خطّ المعارضة أريد لهم أن يلعبوا هذا الدور للإيحاء بأنّ اللعبة متكاملة الشروط، وبناءً عليه يتضّح أنّ الانتخابات في بلادنا ليست طريقا باتجاه تمكين الأمّة من صناعة راهنها ومستقبلها بل هي طريق لإعادة إنتاج السلطة وآلياتها وعملها ورجالها ليس إلاّ[9].

وبالتالي فالقراءة المتأنية في التجارب الانتخابية التي خاضتها الجزائر نلاحظ أنها لا تعكس الدلالات الحقيقية للعملية الديمقراطية لأن السلطة كانت دائما مدانة ومتهمة في كل مرة بالتزوير رغم إصرار كبار المسؤولين الحكوميين عن التأكيد على نزاهة الانتخابات، لذلك تجدها مع اقتراب كل موعد انتخابي تحسن من أدائها عبر التأكيد على شفافية الاقتراع والضمانات المقدمة للمرشحين لأنهم يرون أن كل ما تفترضه الانتخابات الحرة على النموذج الغربي غير متوفر في الجزائر على مستوى التنظيم المادي والهيكلة الإدارية بل وحتى على مستوى التغني بالشعارات الفخمة والبراقة لكن ومع ذلك

فالمتابعين للمسلسل الطويل من الانتخابات في الجزائر لم يتمكنوا في كل مرة من الخروج بتصور واضح حول كنه وطبيعة ما حدث ويحدث أمامهم، فالناس يتكلمون وينتقدون وذلك قد يعتبر في حد ذاته مظهرا ايجابياً من مظاهر الحركية السياسية داخل أي مجتمع يهفو إلى الديمقراطية وإلى المشاركة السياسية الفاعلة، لكن النتيجة التي كانت تتمخض عنها عمليات الاقتراع لم تكن دائماً في مستوى التطلعات، هذا ما جعل مسئولي المعارضة ينددون بنتائج الانتخابات التي قالوا أن التزوير شابها وأن إفرازات الكثير من العمليات الانتخابية غير ممكنة وغير منطقية،كما خلفت دود فعل دولية منتقدة بصورة واضحة من قبل بعض الدولية الغربية فيما التزمت بقية الدول الأخرى الصمت بما يمكن تفسيره بأنه عدم ترحيب، حتى أن الأحزاب السياسية نزلت للشارع للتعبير عن رفض تلك النتائج[10].

المحور الثالث: انعكاس التشكيك في نزاهة الانتخابات على هيبة الدولة في الجزائر

استناداً للإطار الدستوري الديمقراطي السابق الإشارة إليه وإلى تجارب الديمقراطيات المعاصرة، فإنه يمكن القول أن الانتخابات التي تشهدها الديمقراطيات المعاصرة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق مقاصد أعلى ويرتبط بهذا ما يمكن تسميته فعّالية الانتخابات، أي ما يترتب على الانتخابات من نتائج حقيقية ملموسة أو ما تؤديه الانتخابات من وظائف فعلية في ضوء المقاصد التي من أجلها أجريت الانتخابات هذا إذا توافرت فيها الشروط الموضوعية للانتخابات النزيهة أما إذا تم الطعن في صحة الانتخابات مما يفقدها صفة النزيهة والديمقراطية يجعلها تؤثر تأثيرا سلبيا على النظام السياسي بصفة خاصة وعلى الدولة بصفة عامة من خلال انعكاسه السلبي على هيبة الدولة وتماسكها، ولهذا فموضوع تزوير الانتخابات رغم حساسيته وأهميته تبدو عواقبه غير واضحة المعالم والعواقب لدى قسم من أفراد المجتمع الجزائري سواء أكانوا من العامة أو من الدارسين والباحثين أو من رجال الإعلام والسياسة، وكمبدأ عام يمكننا أن نلاحظ النتائج السلبية للتشكيك في نزاهة الانتخابات على هيبة الدولة في بلادنا في النواحي التالية:

1- زيادة نسبة المقاطعة في الانتخابات: إن ظاهرة عدم المشاركة في الاقتراع أو المقاطعة والجدل القائم حولها جديرة بالاهتمام، ولكي نشرح جيدا هذه الظاهرة لابد من اعتماد آليات موضوعية للتفريق بين عدم المشاركة كسلاً وزهداً أم احتجاجا على المعروض من طيف سياسي لم يستوعب التعددية السياسية والاجتماعية والفكرية في المجتمع الجزائري، أم في عدم الثقة في العملية الانتخابية ككل نتيجة للممارسات السلبية التي تشوبها مما يجعلها لا تعبر فعليا عن توجهات المجتمع، فالأرقام الرسمية الخاصة التي تعلنها وزارة

الداخلية و المجلس الدستوري عن نسبة المشاركة ونتائج التصويت تشير لانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات نتيجة لمساوئ التزوير وتداعياته التي باتت بادية للجميع وإشارة مافتئت في التوسع والخطورة من موعد سياسي لآخر لأن هذه المخاطر لا تتعلق بالأرقام كأرقام فقط بل تمتد لتفقد الفعل الانتخابي والفعل السياسي محتواهما الحقيقي وتدفع الشعب إلى الاستقالة من العلمية السياسية، وهذا ما يدفع لخلق حالة من عدم الثقة بالعملية الديمقراطية برمتها مما يؤدي بدوره إلى نوع من السلوك السلبي والشعور بالخيبة لدى الرأي العام بالجهات المسئولة وصناديق الاقتراع التي تُعتبر عنوان التحضر وسر تقدم الدول في العالم المعاصر، كما أن التزوير سيكون سبباً في تكريس وتعميم الرثاثة والقهر في أروقة الدولة[11].

2- تآكل الشرعية السياسية: فالانتخابات النزيهة تقوم بوظيفة توفير شرعية شعبية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة، فعن طريق الانتخابات يصل إلى مواقع صنع القرار أولئك الذين يحظون بقبول الناخبين، فالشرعية تستند في النظم الديمقراطية إلى أن الحكومة المنتخبة تعمل في إطار المبادئ الديمقراطية وتخضع لإرادة الشعب من خلال آلية الانتخابات التنافسية والدورية، كما توفر الانتخابات الديمقراطية آلية لتجديد شرعية الحكومات القائمة، فحكومات الدول الديمقراطية قد يعتريها الضعف مع مرور الوقت، ومن ثم تحتاج إلى تجديد شرعيتها وسط ناخبيها، وهنا يستطيع النظام الديمقراطي - عن طريق آلية الانتخابات التنافسية الدورية- أن يُجدد شرعية الحكومات القائمة ويعزز من الدعم الذي يوفره الناخبون لمَنْ هم في مواقع صنع القرار فهذا هو التجديد الذاتي لشرعية النظام الديمقراطي عن طريق الانتخابات الديمقراطية[12].

ولا شك أن حاجة كل نظم الحكم إلى قدر معين من الشرعية هي التي تدفع الحكام غير الديمقراطيين إلى ابتداع أساليب للحصول على ذلك القدر من الشرعية وسط شعوبهم، حتى ولو كان عن طريق وسائل غير ديمقراطية مثلا عن طريق تزوير الانتخابات، وهذا الذي يحدث في بلادنا فالتشكيك في نزاهة الانتخابات ساهم في سحب غطاء الشرعية مما أدى لزيادة المعارضة الشعبية المتنامية و إعطاء مشروعية لعمليات العنف والاحتجاج غير السلمي وما نلاحظه من احتجاج شعبي لأتفه الأسباب خير دليل على ما نقول، فمسألة الشرعية في البلاد مازالت مطروحة كقضية أساسية[13].

3- اهتزاز الوظيفة العقائدية للنظام السياسي: كل جماعة بشرية مهما كانت درجة بدائيتها أو نضجها تقوم على مجموعة من القيم والمبادئ العقائدية والخُلُقية الموروثة ووظيفة النظام السياسي هي حماية هذه المبادئ والقيم وهي تمثل الوظيفة الرئيسية الأولى لأي نظام السياسي[14]، فإذا اهتزت شرعية

النظام السياسي نتيجة للتشكيك في نزاهة الانتخابات تؤدي إلى عدم اقتناع الأفراد بهذه الوظيفة للنظام السياسي، وهذا ما نلاحظه رأي العين في بلادنا من حيث عدم احترام القوانين حتى تلك التي تنظم الحياة الخصوصية للأفراد مثلا قانون المرور.

4- انعدام القدرة على محاسبة الحكام: للانتخابات مقصد هام هو محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات من خلال تقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات أو عن طريق مكافأة أو معاقبة السياسيين إذا ما أرادوا الترشح للمرة الثانية، وهذا المقصد يُعد واحداً من أبرز مقاصد الانتخابات الديمقراطية في النظم النيابية المعاصرة وأحد الآليات الرئيسية التي يمكن من خلالها التأكد من أن الحكومة المنتخبة تستجيب بانتظام لمطالب الناخبين وترعى مصالحهم المختلفة، وقد اهتم الكثير من خبراء السياسة بمناقشة مجمل الجوانب المتصلة بالمساءلة الانتخابية، أي مساءلة الحكام عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة بصفة دورية، وجعْل بقائهم في مواقعهم مرهون بأصوات الناخبين في تلك الانتخابات[15].

أما إذا تم التشكيك في نزاهة الانتخابات فإن هذا يفقدها هاته الخاصية ويجعلها غير قادرة على تحقيقها، وبالتالي استمرار نفس الأشخاص والأحزاب والأفكار في السلطة رغم عدم القبول الشعبي مما يدفع لحل النزاعات بالطرق العنيفة بدلا من اللجوء للحوار والوسائل السلمية وهو الشيء الملاحظ في بلادنا حيث مازلنا نشاهد نفس الأشخاص في مستويات سلطوية مختلفة منذ فترة طويلة وذلك بالرغم من تحول النظام السياسي الجزائري من نظام أحادي إلى نظام تعددي والاتهامات المختلفة الموجهة لهم (فساد، اختلاس، استغلال النفوذ، التعسف في استخدام السلطة...).

5- **فشل مؤسسات الدولة في القيام بدورها المنوط بها:** فالانتخابات المشكوك في نزاهتها تؤدي حتما لخلق مؤسسات هشة وضعيفة الأداء وبالتالي تكون غير قادرة على تحقيق الأهداف المنوط بها دستوريا وسياسيا واجتماعيا، فمثلا نواب المجلس الوطني الشعبي ونتيجة للتشكيك في نزاهة الانتخابات التشريعية التي جرت في 05جوان 1997 كانوا غير قادرين على القيام بالوظائف الموكلة لهم مما أفقدهم الشرعية التمثيلية والسياسية مما جعلهم يخسرون وظيفتهم التشريعية والرقابية في مقابل الحكومة آنذاك.

6- **تسوية الصراعات السياسية بطرق غير سلمية:** توفر الانتخابات آلية للتداول على السلطة وتغيير مركز القوة وإمكانية تقلد قوى المعارضة حال فوزها في الانتخابات الحكم بدلاً من الحكومة القائمة، أي أن الانتخابات هي آلية لتسوية الصراعات السياسية في الدولة الحديثة بطرق سلمية وهي تؤدي إلى

قبول كافة المتنافسين على المناصب السياسية المختلفة نتائج الانتخابات والتسليم بشرعية الفائزين ولاسيما الخاسرين فيها، ولذا فالنظام الديمقراطي لا يسمح بتغيير الحكومات بطرق غير الاحتكام إلى أغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات النزيهة والديمقراطية لكن إذا تم الطعن في نتائج الانتخابات من حيث عدم تعبيرها عن التوجهات الفعلية لأفراد المجتمع هذا يجعلهم لا يقبلون بنتائجها وبالتالي لا يعترفون بسلطة الأشخاص الممارسين لها نيابة عنهم، وهذا ما نلاحظه خاصة على المستوى المحلي في الاحتجاجات الكثيرة والمتزايدة على رؤساء المجالس الشعبية البلدية في بلادنا[16].

7- عدم القدرة على التجنيد السياسي: تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تعبوي عام، فهي مصدر رئيسي من مصادر التجنيد السياسي ووسيلة هامة من وسائل المشاركة السياسية، ففي النظم الديمقراطية المعاصرة عادة ما يقوم السياسيون وقادة الأحزاب والكتل الانتخابية بمهمة اختيار المرشحين للمناصب السياسية وإعداد البرامج السياسية لمواجهة المشكلات والتحديات العامة التي تواجهها مجتمعاتهم، ولذا فالانتخابات تلعب دوراً محورياً في إعداد وتدريب السياسيين والقادة وتأهيلهم لمناصب أعلى الأمر الذي يُسهم في تجديد حيوية المجتمع ويضمن مشاركة عناصر جديدة في وضع السياسات وصنع القرارات.

لكن وعلى العكس من ذلك نجد أن في مجتمعنا ولأن الانتخابات التي تقام فيه تتميز باستمرار وديمومة التشكيك فيها من حيث أنها غير نزيهة وديمقراطية فقد أصبحت غير قادرة على تجديد حيوية المجتمع ولا الدفع بعناصر جديدة إلى مواقع صنع القرارات، وهذا ما جعل المجتمع يعيش لفترة زمنية طويلة تحت سيطرة جماعة واحدة أساسها هو الشرعية الثورية، مما أفقد أجيال بالكامل الفرصة في المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار رغم الدعوات التي تنادي بفتح المجال أمام فئة الشباب للمشاركة في ممارسة السلطة وهذا ما أفقد السلطة القدرة على تجنيد أفراد المجتمع للمشاركة في الإجراءات والسياسات التي تتخذها مما أدى بها في نهاية المطاف للفشل، مثلا مشروع صندوق الزكاة[16].

خاتمــة:

الانتخابات هي آلية ديمقراطية وهي محطة من المحطات السياسية الهامة في تاريخ ومسار أية هيئة سياسية سواء كانت سلطة حاكمة أو أحزاب سياسية بل إن أهميتها تتعدى هذه الدوائر لتشمل كل مكونات الرأي العام لكونها تعكس إرادة الشعب وتوجهات المجتمع وطموحاته وتتعلق بكيفية إدارة الشأن العام وترتسم على ضوئها خيارات الوطن ومستقبل البلاد، ولهذا أيضا تعتبر الانتخابات حدثا بالغ الأهمية على الصعيدين السياسي والإستراتيجي للدولة ويشكل أحد المدخلات الرئيسية التي تساهم في تحديد وتقنين شكل التوجهات

والتحولات القادمة، وهي بهذا أيضا آلية ومؤشر على كيفية بناء مؤسسات الدولة تهدف إلى حل مشكلة الحكم وذلك بجعل الحكام خاضعين إلى إرادة المحكومين أو مضطرين للخضوع لها خضوعا متقنا ومنظما، والانتخابات التي تجري بانتظام قد تكون الوسيلة الرئيسية لإشراك الجزء الكبير من المجتمع وتفاعله مع الحكومة بل إن الدول التي تحترم نفسها وشعبها وميراثها أصبحت تعود إلى الشعب في كل قراراتها المصيرية وتتلمس منه الرؤية وتقرأ رسالته بعمق وجدية.

وإذا كانت الانتخابات في ذاتها تشكل جزء من الحل لأزمات التي يمر بها أي نظام سياسي فإن التزوير الانتخابي يعتبر بمثابة تأجيل الحل أو تمديد في فترة التأزم ومن ثم فهي إهدار للفرص التي تتاح من حين لآخر للأنظمة السياسية، فعوض التحضير والدخول لمرحلة ما بعد الأزمة وفق ما تقتضيه هذه المرحلة والدفع بالبلد خارج خطوط الأزمة فإن تزوير الانتخابات من شأنه تكريس التأزم والركود السياسي والشرعية المعطوبة، وأيضا تعميق وتوسيع الهوة بين المجتمع والسلطة وقتل لروح الأمل في نفوس المواطنين والدفع لانسداد الأفق وشيوع ممارسات غير مقبولة وانتشار الفساد المالي والأخلاقي واضطرابات القيم والمعايير وتمييع للعمل السياسي، لأن التزوير في مفهومه العام هو إقصاء للمجتمع أو لجزء معتبر منه من الشأن السياسي العام وسد للأفق السياسي من إمكانية التغيير والتداول السلمي على السلطة وبالتالي هو إفساح المجال للفكر المتطرف بالظهور والامتداد ودفع للتهميش والإقصاء وهي كلها مؤشرات تؤدي إلى نمو أفكار وممارسات عنيفة ومتطرفة تعمل كلها مجتمعة على تآكل واهتزاز هيبة الدولة وسلطتها.

إن مساوئ التزوير وتداعياته باتت بادية للجميع وإشارة ما فتئت في التوسع والخطورة من موعد سياسي لآخر لأن هذه المخاطر لا تتعلق بالأرقام كأرقام فقط بل تمتد لتفقد الفعل الانتخابي والفعل السياسي محتواهما الحقيقي وتدفع الشعب إلى الاستقالة من العلمية السياسية وتشوه سمة مؤسسات الدولة وتهز الثقة بين المجتمع والنظام السياسي ومعظم مخاطر هذه التداعيات لا تحتاج إلى توضيح أو برهنة، وبالتالي فإن التأكيد على الإصلاح هذا الاختلال لا يمكن لأحد أن يعتبره مجرد إصلاح تقني بل هو إصلاح جوهري يمس كيان الدولة ويرتبط بمستقبل مؤسساتها لاسيما في ما يتعلق بإدارة الشأن العام والعلاقة مع المواطنين.

وعلى ذلك المنوال ينبغي التنويه إلى خطورة العبث والتلاعب بإرادة الشعب فلا يقبل أن تعبث الإدارة الجزائرية بإرادة الشعب الجزائري واختياراته وألاّ تكون في خدمة حزب أو شخص معين بل لإرادة الجميع، وعلى ذات الشأن كان قد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إحدى مواده بالقول

عن إدارة الشعب هي مناط السلطة ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو إجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت فالانتخابات تستمد مصداقيتها بنزاهتها وروحها الديمقراطية ونظافتها من كل تلاعب أو ضغوط أو تحيز.

إن المعركة ضد التزوير بدأت منذ سنوات وهي لا تزال مستمرة، وقد حققت نتائج مقبولة لحد الآن تمثلت أساسا في التقليل من عدد المكاتب المتنقلة وإلزامية تسليم محاضر الفرز لممثلي المرشحين، وإلغاء مكاتب التصويت الخاصة، لكن ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات في العملية الانتخابية تستخدم لتزوير النتائج وتزييف الديمقراطية، ومن أجل سد هذه الثغرات نقترح إن كانت هناك رغبة حقيقية في تنظيم انتخابات نزيهة أو على الأقل أكثر نزاهة من سابقاتها حلولا تعالج الديمقراطية الجزائرية من مرض التزوير وتشفيها منه منها:

1- أن تتخذ الخطوات التشريعية الضرورية لإنشاء الحقوق والإطار المؤسسي من أجل انتخابات حرة ونزيهة ودورية وصادقة وفقاً لالتزاماتها طبقا للقانون الدولي .

2- تطهير القوائم الانتخابية وبرمجتها بالإعلام الآلي على المستوى الوطني بمعلومات تفصيلية وموزعة في أقراص ومنحها لجميع المترشحين والأحزاب وقبول تصحيحاتهم على القوائم.

3- يجب أن يكون المسئولون عن إدارة الانتخابات مدربون جيدا ويعملون دونما تحيز.

4- فتح مكاتب ومراكز التصويت للمراقبين بدون تحديد العدد ولا الصفة.

5- السماح لجمعيات المجتمع المدني بالمراقبة وتمكينها من أداء عملها بنجاح خاصة المشتغلة في ميدان حقوق الإنسان والديمقراطية.

6- السماح للمرشحين والأحزاب بالوصول إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة على قدم المساواة.

7- تنظيم تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية بهدف تعزيز المساواة في الفرص بينها في النهاية.

إن عربون النزاهة الانتخابية ومؤشر السلامة الديمقراطية ودليل العافية الصحية هو تضمين قانون الانتخابات هذه الاقتراحات لإزالة المخاوف السياسية وإنجاح التحول الديمقراطي والقضاء على شبح التزوير مما يزيد من هيبة الدولة وقوتها داخلي وخارجيا.

الهوامش:

(1) مركز حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والانتخاب: كتيب عن الجوانب القانونية والتقنية للانتخابات وجوانبها المتصلة بحقوق الإنسان. جنيف: 1994، ص05

(2) نفس المرجع الآنف الذكر، ص13.

(3) جاي س ، جودويل جيل، الإنتخابات الحرة والنزيهة، ترجمة أحمد منيب، فايزة حكيم.، القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، 2000، ص143.

(4) عبد الفتاح ماضي، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 17، 2007، ص ص75-78.

(5) International Electoral Standards: Guidelines for Reviewing the Legal Framework of Elections,pp 45-48

(6) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص ص78-81.

(7) أمحند برقوق،" الهندسة الانتخابية: مقاربة في الجودة السياسية"، (ورقة بحث قدمت في الأيام الدراسية حول :"الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 19-20 ماي 2004)، ص.04.

(8) عبد الناصر جابي، الانتخابات التشريعية في الجزائر... استقرار أم ركود؟
http://www.arabrenewal.org/articles/5889/6/CaCaEICECE-CaEONiUiE-CaIOCAENiE-CaEICECE-COEPNCN-Aa-NBaeI/OYIE6.html

(9) http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=90713

(10) عبد الناصر جابي، الانتخابات الدواة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998، ص ص119-122.

(11) عبد الناصر جابي، الانتخابات الدواة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998، ص 122.

(12) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 69.

(13) جريدة الخبر اليومي، عدد5521، 10جانفي 2009، ص06.

(14) محمد تصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص120.

(15) عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 69.

(16) نفس المرجع الآنف الذكر، ص71.

(17) يوليو 2007
http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6